ECA/SRO-NA/ICE/34/2
Distr. : General
November 2019

Arabic
Original: French

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا
الاجتماع الرابع والثلاثون

أسوان (مصر)
٢٥-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا، ٢٠١٨

قائمة المحتويات

أولا- ملخص تركيبي ٣

ثانيا– السياق الدولي ٤

ثالثا– الأداء الاقتصادي ٥

٣. ١. النمو الاقتصادي ٥
٣. ٢. المالية العمومية ٧
٣. ٣. السياسة النقدية والتضخم ٨
٣. ٤. الحساب الجاري ١٠

رابعا– التنمية الاجتماعية والبشرية ١٣

٤. ١. التنمية البشرية ١٣
٤. ٢. مؤشر عدم المساواة بين الجنسين ١٤
٤. ٣. مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ١٤
٤. ٤. توجهات سوق العمل ١٥
٤. ٥. الصحة ١٧
٤. ٥. ١. تطور وفيات الرضع والأطفال ١٧
٤. ٥. ٢. تطور وفيات الأمهات ١٨
٤. ٦. التعليم ١٨

الأشكال

الشكل الأول: معدلات النمو في بلدان شمال أفريقيا سنتي ٢٠١٧ و٢٠١٨ ..... ٥
الشكل الثاني: نتائج الميزان التجاري ١٠
الشكل الثالث: أرصدة الحسابات الجارية.....١١
الشكل الرابع: تطور التجارة الإقليمية البينية ما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٨.....١٢
الشكل الخامس: مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية المعدل وفقا لعدم تطورالمساواة عام ٢٠١٧ .....١٣
الشكل السادس: متوسط معدل البطالة ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٨ .....١٥
الشكل السابع: توزيع العمل حسب القطاعات (متوسط ٢٠١٥-٢٠١٨).....١٦
الشكل الثامن: معدل مشاركة الساكنة النشيطة ١٦
الشكل التاسع:عدد وفيات الأطفال دون الخامسة في كل ١٠٠٠ ولادة ١٧
الشكل العاشر: عدد الوفيات في كل ١٠٠ ألف مولود حي.....١٨
الشكل الحادي عشر: معدلات التمدرس الصافية ١٩

أولا– الملخص التركيبي

١. سجل اقتصاد شمال أفريقيا معدل نمو معتدل ناهز ٣،١٥في المائة سنة٢٠١٨، بعدما تم تحقيق معدل٣،١٩في المائة عام ٢٠١٧. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدل النمو في مصر (٥،٣في المائة، مقارنة مع٤،٢ في المائة قبل عام). وحسنت كل من موريتانيا وتونس معدلات نموهما، حيث انتقلتا على التوالي إلى٣،٦في المائة و٢،٥ في المائة (مقابل ٣،١ و ١،٩ في المائة سنة ٢٠١٧)، في حين بقي معدل النمو في الجزائر راكدا (١،٥في المائة مقابل١،٤ في المائة عام ٢٠١٧). وتراجع النمو في المغرب من ٤،٣في المائة عام ٢٠١٧إلى٣في المائة سنة٢٠١٨. ودخل السودان في مرحلة ركود بمعدل ناقص٢،٣في المائة.

٢. لا تزال المالية العامة في المنطقة دون الإقليمية عرضة للضغوط بعجز في الميزانية الإقليمية الموحدة بناقص ٧،٦٣في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة٢٠١٨، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى العجز المسجل في اقتصادات كل من مصر والجزائر. وعلى الرغم من انخفاض التضخم في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية، إلا أنه لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا لتوازنها الماكرو اقتصادي. ولا يزال مستواه مرتفعا في كل من مصر وليبيا والسودان بسبب تبعات الأحداث الكبرى التي شهدتها هذه البلدان خلال السنوات الأخيرة.

٣. انخفض العجز في رصيد الحسابات الجارية المجمعة سنة ٢٠١٧بنحو ٣١فيالمائة، وناهز٤٤،١مليار دولار أمريكي مقابل٦٣،٩مليار سنة ٢٠١٦. وتحسنت المكانة الخارجية للمنطقة دون الإقليمية بفضل تأثيرات كل من ارتفاع صادرات ليبيا والجزائر من المحروقات واستقرار أسعار المواد الأساسية الأخرى وتحسن المناخ الأمني الإقليمي. ولم تشهد سوى السودان وتونس زيادة في العجز بنحو ١٤،٢ في المائة للأولى و ١٠،٤في المائة للثانية.

٤. ولا تدفع التوقعات الاقتصادية الخاصة بسنة ٢٠١٩ على التفاؤل، إذ لن يتجاوز النمو العالمي٢،٦في المائة، وخصوصا بسبب اشتداد التوترات التجارية خلال الشهور الأخيرة. وستواجه بذلك قدرة اقتصادات شمال أفريقيا صعوبات للاستجابة للصدمات المستقبلية وتمويل الاستثمارات الداعمة للنمو. وستتأثر بلدان المنطقة المصدرة للمحروقات بسبب تراجع الأسعار منذ أكتوبر/تشرين الأول٢٠١٨في حين ستستفيد البلدان المستوردة بشكل كلي للبترول من مزايا استمرار انخفاض سعر البرميل.

على المستوى السياسي والاجتماعي، واجهت ثلاثة بلدان (وهي كل من الجزائر وليبيا والسودان) اضطرابات كان لها تأثير سلبي على النمو والاستثمار في هذه البلدان. وشهدت دولتان في المنطقة عام٢٠١٩تناوبا سياسيا بعد إجراء الانتخابات الرئاسية.

ثانيا– المناخ الدولي

٥. شهد الاقتصاد العالمي انخفاض معدل النمو من٣،٨في المائة عام٢٠١٧إلى٣،٦في المائة عام ٢٠١٨، نتيجة انخفاض المعدل من٢،٤ في المائة إلى٢،٢ في المائة في البلدان المتقدمة ومن٢،٨ في المائة إلى٤،٥في المائة في البلدان الناشئة والنامية. ويعزى هذا التطور إلى تفاقم التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والشكوك المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، علاوة على الصعوبات السياسية في بعض البلدان المتقدمة. كما تلاشت آمال انطلاق حقبة توسعية جديدة بدء من ٢٠١٧، خصوصا بعد العشرية التي تأثرت بتبعات الأزمة.

٦. وتزامن تباطؤ النمو العالمي مع انخفاض كبير في وثيرة نمو المبادلات التجارية الدولية، حيث انتقلت من ٤،٦في المائة السنة ما قبل الماضية إلى٣ في المائة العام الماضي، مما أثر على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ومن ناحية أخرى، بعد عامين من الانخفاض، استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة عافيته.

فيما يتعلق بسوق العمل، ظل معدل البطالة منخفضًا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ ٣،٩ في المائة، وهو أدنى مستوى له منذ ٥٠ عامًا، بينما تواصل الانخفاض في منطقة اليورو رغم استمرار المعدلات مرتفعة في بعض البلدان.

٧. ارتفعت أسعار منتجات الطاقة مرة أخرى (زيادة ب٢٧،٨في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى تجديد اتفاق الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بمعية بلدان أخرى لا تنتمي لها، على خفض الإنتاج. وشمل الارتفاع أسعار الأسمدة وبدرجة أقل أسعار المعادن والخامات. وكان تطور أسعار المنتجات الزراعية متباينًا مع زيادة ملحوظة في سعر الحبوب. في هذا السياق، ارتفع التضخم مرة أخرى إلى ٣،٧في المائة مقابل ٣،٢في المائة عام ٢٠١٧، حيث ارتفع في البلدان النامية والصاعدة (٤،٩في المائة مقابل٤،٣ في المائة سنة٢٠١٧) وفي البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة كذلك (٢في المائة مقابل١،٧ في المائة السنة ما قبل الماضية).

٨. أما بالنسبة للسياسة النقدية، فقد قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بعد اطمئنانه على مستوى النشاط وسوق العمل، بتسريع وثيرة تطبيع سياسته، عبر الزيادة أربع مرات في نطاق معدل الفائدة الرئيسي، حيث انتقل من ١،٥ في المائة إلى٢،٥ في المائة نهاية٢٠١٨، علاوة على مواصلة خفض حجم موازنته العامة. وواصل البنك المركزي الأوروبي تخفيض كمية مشترياته من الأصول، وحافظ على سعر الفائدة الرئيسي عند حدود ٠،٠ في المائة.

٩. هذا وسجلت الأسواق المالية منحنيات تطور متباينة. فقد شهدت البورصات الأمريكية أداء متميزا، بينما تراجعت أسواق منطقة اليورو والمملكة المتحدة متأثرة بالشكوك الناجمة عن البريكسيت. أما سوق العملات، فشهدت تراجع أسعار صرف اليورو وعملات الاقتصادات الصاعدة الأساسية مقابل الدولار الأمريكي، ولاسيما عملتي كل من تركيا والأرجنتين.

ثالثا– الأداء الاقتصادي

٣. ١. النمو الاقتصادي

١٠. سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في شمال أفريقيا معدل نمو بنحو ٣،١٥ في المائة سنة٢٠١٨، بانخفاض طفيف مقارنة بالعام المنصرم (٣،١٩ في المائة)[١]. وتعد الديناميات الوطنية المتباينة من أسباب الاختلافات المسجلة في التطورات التي يشهدها البلد. وتبقى ليبيا حالة فريدة من نوعها لعدم انتظام تطور مجاميعها الوطنية بسبب عدم الاستقرار الذي تعيشه البلاد منذ بداية هذه العشرية. بينما دخل الاقتصاد السوداني مرحلة ركود عام ٢٠١٨ بسبب عدم الاستقرار السياسي، على الرغم من رفع العقوبات الأمريكية كلها تقريبا السنة ما قبل الماضية. وسجلت بقية بلدان المنطقة دون الإقليمية معدلات نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين١،٥ في المائة بالنسبة للجزائر و٥،٣ في المائة بالنسبة لمصر.

الشكل الأول: معدل النمو في بلدان شمال أفريقيا عامي٢٠١٧ و٢٠١٨(باستثناء ليبيا)

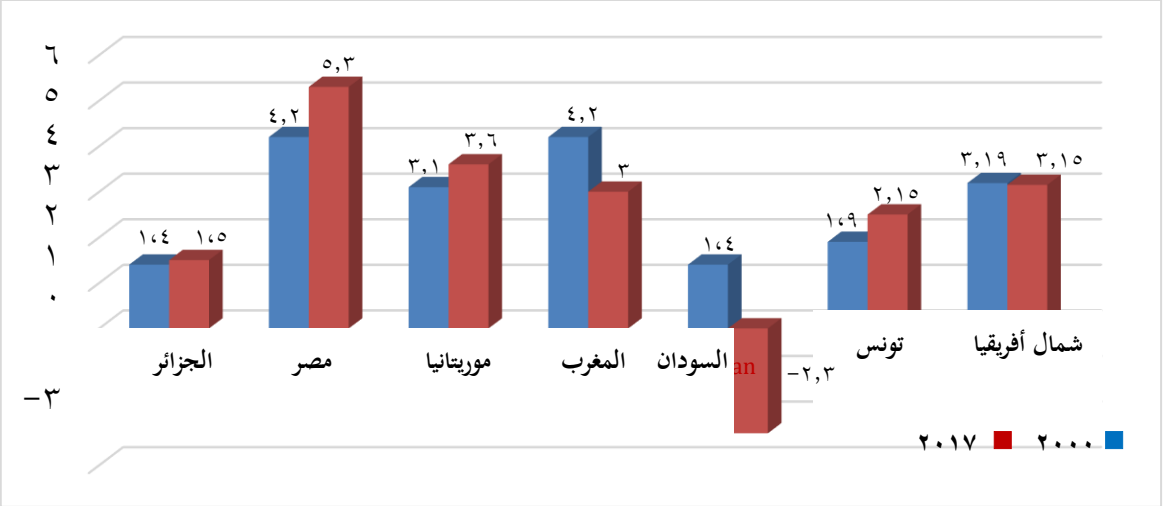

المصدر: تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا انطلاقا من بيانات صندوق النقد الدولي.

١١. صمد نمو الناتج المحلي الإجمالي رغم الانخفاض الكبير في أنشطة قطاع المحروقات، وناهز ١،٤في المائة سنة ٢٠١٧. حيث تحسن الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء المحروقات، بنسبة٣،٤ في المائة، مقابل٢،٢في المائة سنة ٢٠١٧، مستفيدا في ذلك من نمو القطاع الزراعي (بزيادة٦في المائة مقابل ١ في المائة فقط سنة ٢٠١٧). وفاقت مساهمة الزراعة في معدل النمو النصف خلال ٢٠١٨. بينما تباطأ النشاط الصناعي مسجلا معدل لا يتعد ٣،٧ في المائة، مقابل٤،٥ في المائة عام٢٠١٧.

[١] وقد تم حساب المتوسط الإقليمي للمنطقة دون ليبيا بحكم ارتفاع احتمال تكرار أرقام النمو الاقتصادي المتأثر بشدة بالوضعية الأمنية والسياسية.

١٢. وحافظ الاقتصاد المصري على وثيرة نمو محسنة. إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة٥،٣ في المائة سنة٢٠١٨مقابل٤،٢ في المائة سنة ٢٠١٧. ويعزى هذا التحسن في النمو إلى الاستثمارات العمومية والاستهلاك الخاص وصادرات البضائع والخدمات.

١٣. وسجلت ليبيا، التي يرتبط نموها ارتباطًا وثيقًا بإنتاج النفط، معدل نمو يساوي ١٧،٩ في المائة عام٢٠١٨، مقابل٦٤في المائة في ٢٠١٧. وبلغ إنتاج البلاد من البترول مليون برميل يوميا، لكنه رغم ذلك معدل أدنى من متوسط الإنتاج السنوي قبل اندلا ع الأزمة، أي ١،٧ مليون برميل يوميا.

١٤. نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في موريتانيا بنسبة٣،٦ في المائة عام٢٠١٨ مقابل ٣،١في المائة عام ٢٠١٧، ويعزى ذلك أساسا إلى الأداء الجيد للقطاع الأول وقطاع الخدمات. باستثناء الصناعات الاستخراجية، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي٦،٣ في المائة عام٢٠١٨مقابل ٤،٥في المائة عام ٢٠١٧، ويرجع ذلك أساسا إلى الرواج المسجل في النشاط الزراعي (٧،٢ في المائة) وزيادة أنشطة قطاع صيد الأسماك (١٢،٧ في المائة) وتحسن أنشطة النقل والاتصالات (١٩،٤ في المائة). في المقابل، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الصناعي بنسبة٨،٦في المائة بسبب انخفاض إنتاج ركائز الحديد ووقف إنتاج النفط.

١٥. استمر الاقتصاد المغربي في النمو بوتيرة معتدلة، حيث سجل معدل ٣ في المائة مقابل٤،٢في المائة سنة٢٠١٧. وساعد الموسم الزراعي الجيد، المستفيد من الظروف المناخية المواتية للسنة الثانية على التوالي، في الحفاظ على المنحى الإيجابي لتطور القيمة المضافة الزراعية، في حين واصلت القطاعات غير الزراعية انتعاشها البطيء بتحسن محدود في حدود ٢،٦في المائة. وسجلت الصناعات التحويلية نموا قويا رغم بعض التباطؤ، ويسري الأمر ذاته على القطاع السياحي. وظلت وثيرة نمو قطاع الأشغال العمومية والبناء بطيئة.

١٦. دخل الاقتصاد السوداني فترة ركود عام٢٠١٨. ومازالت الاختلالات الناجمة عن فقدان ثلاثة أرباع صادرات البلاد من البترول بعد استقلال جنوب السودان سنة٢٠١١تثقل كاهل الاقتصاد. إذ قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ناقص ٢،٣ في المائة سنة ٢٠١٨، مقابل ارتفاع بنحو١،٤في المائة العام السابق. وتأثر النشاط الاقتصادي في البلاد بسبب ضعف الاستثمارات في البنيات التحتية وأوجه القصور المهمة على مستوى بيئة الأعمال واستمرار انعدام الأمن الشخصي والغذائي والتوترات في المناطق الغنية بالنفط في دارفور.

١٧. بلغ النمو الاقتصادي في تونس ٢،٥ في المائة عام٢٠١٨مقابل١،٩في المائة سنة ٢٠١٧. وارتكز نمو البلاد على القطاع الأول (الزراعة وصيد الأسماك)، الذي تحسن أداؤه بنحو ٩،٥في المائة مقابل نقطتين مئويتين عام٢٠١٧، ويرجع الفضل في ذلك على وجه الخصوص إلى الظروف المناخية المواتية والتساقطات المطرية الملائمة. وحافظ قطاع الخدمات على منحاه الإيجابي، حيث حقق نموًا بنسبة٣،٣ في المائة عام٢٠١٨مقابل ٤،٥ في المائة سنة٢٠١٧، وذلك بفضل خدمات الفنادق والمطاعم. ويشهد النشاط التصنيعي ركودًا تقريبًا، حيث لم يتجاوز نموه نصف نقطة مائوية في ٢٠١٧و٠،٣ في المائة العام الماضي، وينطبق الأمر ذاته على قطاع الأشغال العمومية والبناء، حيث سجل٠،٨ في المائة عام٢٠١٨مقابل تراجع القيمة المضافة بنحو ١،٧ في المائة سنة٢٠١٧.

٣. ٢. المالية العامة

١٨. لا تزال المالية العامة في المنطقة عرضة للضغوط بسبب العجز المسجل في الميزانية الإقليمية المجمعة، حيث ناهز العجز ٧،٦٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة٢٠١٨، ويعزى ذلك أساسا إلى العجز المسجل في كل مصر والجزائر.

١٩. عانت المالية العامة في الجزائر من تراجع النشاط في قطاع المحروقات على الرغم من الزيادة الكبيرة في متوسط سعر برميل النفط عند التصدير. وانخفضت على هذا النحو جبايات النفط بنسبة ناقص٤٠في المائة ما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وتراجعت حصتها من مجموع الإيرادات الحكومية، منتقلة من٦٥ في المائة عام٢٠١٧ إلى٣٧في المائة سنة٢٠١٨. وتم على أي حال احتواء ارتفاع عجز الموازنة عبر زيادة كبيرة في الموارد العادية بنسبة ٥١في المائة عام٢٠١٨. وقد تفاقم عجز الموازنة الجزائرية، وانتقل من ناقص٨،٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٧إلى ناقص٩،٦ في المائة عام٢٠١٨.

٢٠. وأدت الإصلاحات المالية الهامة، فيما يخص الإنفاق والإيرادات على حد سواء، إلى انخفاض تدريجي في عجز الموازنة بمصر. وعلى مدار السنوات الثلاثة الماضية، انخفض العجز المالي الإجمالي بنحو ثلاث نقاط مئوية، وأضحى يناهز ٩،٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية٢٠١٨. وتعززت إيرادات الضرائب بفضل نظام الضريبة على القيمة المضافة الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ منذ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، في حين تم تقليص الانفاق بالتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي بفضل الإصلاحات التي همت الدعم المخصص للطاقة والإجراءات الرامية إلى خفض كتلة الأجور.

٢١. بلغت الإيرادات العامة في ليبيا سنة٢٠١٨ ما يقرب من٣٦مليار دينار ليبي، وقد مثلت عائدات النفط أكثر من٩٠في المائة من هذا المبلغ (٣٣،٥مليار دينار). وبلغ الإنفاق العام حوالي٤٠مليار دينار. وقدر المصرف المركزي الليبي عجز الموازنة بحوالي٥،٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعطى الأولوية بحكم التوترات والصراعات القائمة حاليا للنفقات العادية الخاصة بالمعونات والمدفوعات، ولاسيما بعد تعليق أشغال إعادة الإعمار الجارية على نطاق واسع والتي انطلقت منتصف سنة ٢٠١٨.

٢٢. بلغت إيرادات موازنة موريتانيا ما مجموعه ٥٦،٧مليار أوقية سنة٢٠١٨، مما يمثل زيادة بنسبة١٥في المائة مقارنة مع ٢٠١٧؛ وقد تأتى ذلك أساسا بفضل ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة١٢،١في المائة. أما بالنسبة للإنفاق العام، فقد ارتفع من٤٩،٤مليار خلال ٢٠١٧ إلى ٥٠،٦ مليار عام٢٠١٨، بزيادة طفيفة قدرها نقطتين ونصف مئويتين. وبالتالي، فقد سجل الرصيد الإجمالي فائضا قدره٦،١ مليار أوقية، أي ما يعادل٣،٣في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز كلي يناهز ٠،١مليار أوقية العام ما قبل الماضي (أي٠،١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

٢٣. تفاقم العجز المالي في المغرب، حيث انتقل من٣،٥ إلى ٣،٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الأمر إلى زيادة تكاليف آلية المقاصة، علاوة على تراجع مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي. وانخفض الإنفاق الاستثماري كذلك. وسجلت الإيرادات الضريبية تحسنا بنسبة ٤،٢في المائة. وقد تأتى ذلك بفضل ارتفاع عائدات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل على الرغم من انخفاض إيرادات الضريبة على الشركات.

٢٤. استمرت الإصلاحات التي بدأتها السلطات السودانية خلال الفترة الممتدة من٢٠١٢إلى٢٠١٤بهدف تحسين المالية العامة للبلاد بعد انفصال جنوب السودان. وناهز العجز العالم ٣،١في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي السنة المنصرمة. مما يستلزم اللجوء إلى تمويلات المصرف المركزي، علما أنه نهج يساهم في ارتفاع التضخم. وسيتعين على البلاد الاستعانة بقروض وفق شروط تسهيلية بالنظرة إلى تعذر وصولها إلى الأسواق الدولية.

٢٥. ناهزت الموازنة النهائية العام المنصرم ما مجموعه٣٧،٧٤٦مليار دينار استنادا إلى الأرقام الواردة في موازنة التصفية، مقابل٣٧،٦٦٦مليار دينار متوقعة في قانون المالية التكميلي للسنة ذاتها، أي بزيادة ثمانين مليون دينار في الإيرادات والنفقات على حد سواء. وبذلك بلغ عجز الموازنة٥ مليار وخمسين مليون دينار، مقابل توقعات ب ٥،٢١٤ مليار، أي ما يمثل ٤،٨في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الأمر على وجه الخصوص إلى الزيادة الكبيرة في خدمة الديون والزيادة في رواتب وأجور موظفي القطاع العام والإعانات المخصصة للأسر المعوزة.

٣. ٣. السياسة النقدية والتضخم[٢]

٢٦. ومازال التحكم في الأسعار واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها مجموعة من الاقتصادات في شمال أفريقيا. في الواقع، تسجل كل من مصر وليبيا والسودان معدلات تضخم تزيد عن عشرة في المائة، رغم أنها مستويات أقل من تلك التي شهدتها السنة ما قبل الماضية في البلدين الأول والثاني. وتعتبر بالتالي معدلات التضخم فيها مرتفعة.

٢٧. بينما تراجع ارتفاع الأسعار في الجزائر خلال السنة المنصرمة، حيث بلغ معدل التضخم ٤،٢٧في المائة، مقابل٥،٥٩في المائة السنة ما قبل الماضية. ويعزى التباطؤ في متوسط التضخم السنوي بشكل رئيسي إلى انخفاض تضخم أسعار السلع المصنعة. ولم يكن لعملية صك العملة المرتبطة بالتمويل غير الاعتيادي لعجز الموازنة أي تأثير إلى حدود الساعة على ارتفاع الأسعار. وواصل مصرف الجزائر معاملاته في السوق المفتوحة من أجل امتصاص ضغوط التضخم، وقام أيضا بمراجعة معدل الاحتياطي الإجباري مرتين، حيث رفعه من٤إلى٨في المائة منتصف شهر يناير/كانون الثاني، ثم حدده في نسبة عشرة في المائة شهر يونيو/حزيران من السنة الماضية. باستثناء عمليات إعادة شراء الديون من قبل الخزينة العمومية، ارتفعت التدفقات الائتمانية المقدمة للاقتصاد بنسبة ١٣،٧٧ المائة، مقابل١٢،٢٧ في المائة عام٢٠١٧.

٢٨. أفلحت مصر في خفض معدل التضخم بحوالي نقطتين ونصف، حيث انتقل من ٢٣،٥في المائة خلال السنة ما قبل الماضية إلى عشرين فاصلة تسعة في المائة في العام المنصرم. واضطرت مصر من أجل الحصول على دعم صندوق النقد الدولي إلى إقرار معدل صرف ثابت والزيادة في الضرائب وتقليص الدعم المخصص للكهرباء والمحروقات والمواد الغذائية. وانخفض الجنيه المصري بشكل حاد (بحوالي خمسين في المائة) بعد دخول التعويم حيز التنفيذ شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦. ومن أجل دعم العملة والتحكم في التضخم، قام المصرف المركزي بالزيادة بشكل كبير في معدل الفائدة المرجعي (حاليا في حدود١٦،٧٥ في المائة).

٢٩. وانخفض معدل التضخم السنوي في ليبيا سنة٢٠١٨إلى٩،٣ في المائة، بينما ناهز متوسطه في الفترة من٢٠١٤إلى٢٠١٧بنسبة ١٤،٧ في المائة. وانخفضت أسعار الاستهلاك خلال الربع الأخير من سنة٢٠١٨بسبب تراجع أسعار المواد الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، أدت الإدارة المثلى للمخزونات ولتوزيع العملات إلى تعزيز مكانة الدينار الليبي في السوق السوداء وإلى تراجع تكاليف الاستيراد. ومع ذلك، أدى استئناف النزاعات الداخلية شهر أبريل/نيسان ٢٠١٩إلى حدوث نقص وتعطيل سلاسل التوريد، مما أدى إلى مزيد من الضغوط التضخمية.

٣٠. بلغ معدل التضخم في موريتانيا٣،١ في المائة عام٢٠١٨مقابل٢،٣في المائة سنة ٢٠١٧. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية (الخبز والحبوب). وتميزت السياسة النقدية بخفض المصرف المركزي في البلاد لمعدل الفائدة المرجعي، وحصل ذلك شهر نوفمبر/كانون الأول من السنة المنصرمة، علما أنه لم يمسه أي تغيير منذ نوفمبر/تشرين الثاني٢٠٠٩. حيث انتقل من٩إلى٦،٥في المائة. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز إعادة تمويل البنوك من أجل دعم انتعاش النشاط الاقتصادي في سياق التضخم المعتدل وانخفاض السيولة المصرفية.

٣١. تفاقم التضخم في المغرب، وانتقل من٠،٧ في المائة إلى١،٩ في المائة سنة٢٠١٨. ويعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية السبب الرئيسي في ذلك. من حيث السياسة النقدية، أبقى بنك المغرب سعر الفائدة المرجعي دون تغيير وفي مستوى منخفض غير مسبوق. وواصل المصرف المركزي المغربي عمليات الضخ الأسبوعي للقطع النقدية من أجل تغطية حاجيات القطاع المصرفي من السيولة، وهو ما يعزى أساسا إلى الزيادة الحادة في التداول الائتماني. على الرغم من انخفاض معدلات الإقراض التي تعود بالنفع على الشركات، إلا أن النمو في الإقراض المصرفي كان محدودًا بشكل أساسي بسبب ضعف الطلب.

٣٢. في السودان، ارتفع معدل التضخم السنوي إلى٦١،٨ في المائة خلال السنة الماضية مقارنة ب٣٢،٤في المائة العام الذي قبله، وذلك بسبب سياسات تثبيت العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وسياسة التقليص من المعونات. غير أن المراقبة غير الكافية للسيولة النقدية المتداولة خارج المسارات الرسمية وارتفاع مستوى الدولار الأمريكي في سلة العملات يقلص من نجاعة السياسة النقدية. ولازال مصرف السودان المركزي مضطرا إلى صك المزيد من العملة بسبب حاجيات التمويل الحكومية وأزمة السيولة.

٣٣. وبلغ معدل التضخم في تونس٧،٣في المائة سنة٢٠١٨. وأثر تشديد السياسة النقدية السنة المنصرمة، ولاسيما عبر رفع سعر الفائدة، على الخطوط الائتمانية المقدمة للاقتصاد. وتم اتخاذ هذه التدابير بسبب تجدد الضغوط الناجمة عن التضخم وتفاقم عجز الحساب الجاري، مما زاد من الضغط على احتياطي البلاد من العملات الأجنبية وعلى سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية. وفضل المصرف المركزي رغم ذلك إعادة تمويل الاقتصاد عبر المناقصات وطلبات العروض وإرجاع الأوراق المالية والنقد المتداول إلى المصارف وصرف سندات الخزانة على المدى القصير.

٣. ٤. الحساب الجاري

٣٤. تفاقم عجز الميزان التجاري الخاص بالسلع والخدمات في المنطقة دون الإقليمية بنسبة٣،٤٣ في المائة، حيث ناهز٨٧،٦مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، مقابل ٨٤،٧مليار سنة ٢٠١٦[٢].

الشكل الثاني: نتائج الميزان التجاري

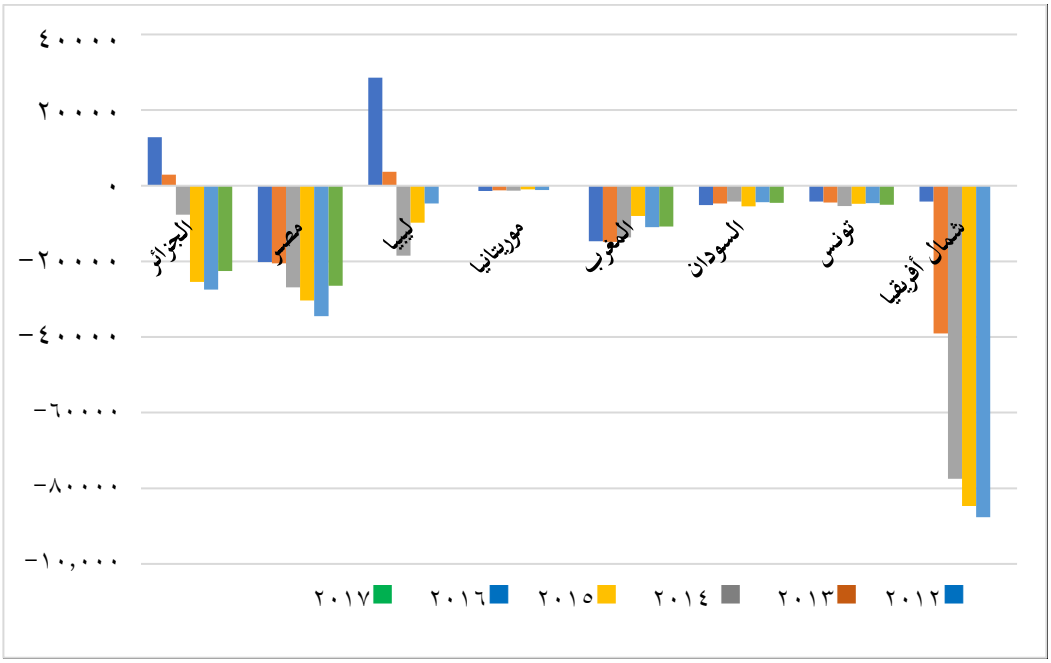

المصدر: تم إعداد هذا الشكل باستخدام قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

٣٥. خلال السنة الماضية، سجلت بلدان المنطقة أرصدة سلبية في مبادلاتها مع بقية أنحاء العالم. وتشهد كل من الجزائر ومصر والمغرب تحسنا نسبيًا في ميزانها التجاري مع تراجع العجز في كل واحد منها بنسبة ناقص ١٧،٨ في المائة وناقص ٢٣،٣في المائة وناقص١،٨في المائة. وأظهرت أرصدة السودان وتونس تفاقم عجزهما (ب ٤،٦في المائة و٩،٧ في المائة تباعا) وذلك بسبب تأثيرات التحول السياسي في تونس وتأثير انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني.

٣٦. ولم تتغير بشكل جوهري أساسيات العرض والطلب الإقليمي على الرغم من انعكاس منحنى مبيعات المحروقات في البلدان المصدرة، وكذلك الشأن بالنسبة للواردات الغذائية والأداء الجيد نسبيا لتجارة الخدمات. ولا تزال هذه الأساسيات تعتمد إلى حد كبير على التجارة في السلع الأساسية (الهيدروكربونات الخام والفوسفات والحديد والذهب والنحاس والمنتجات الزراعية). إن استمرار آثار التوترات السياسية منذ٢٠١١ عامل حاسم في تدهور الأداء دون الإقليمي بالنظر إلى نتائج كل من ليبيا ومصر وبدرجة أقل تونس.

[٢] عدم توفر بيانات عن خدمات موريتانيا وليبيا يجعل من المستحيل حساب ميزان تجارة السلع والخدمات الموحد للمنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٨

٣٧. انخفض العجز في رصيد الحسابات الجارية الموحدة عام٢٠١٧بنسبة ٣١في المائة، حيث ناهز٤٤،١مليار دولار أمريكي مقابل ٦٣،٩ مليار في عام٢٠١٦. وتحسنت المكانة الخارجية للمنطقة دون الإقليمية بفضل تأثيرات ارتفاع صادرات ليبيا والجزائر من المحروقات واستقرار أسعار المواد الأساسية الأخرى وتحسن المناخ الأمني الإقليمي السنة ما قبل الماضية. ولم تشهد سوى السودان وتونس زيادة في العجز بنسبة١٤،٢ في المائة و١٠،٤في المائة على التوالي.

الشكل الثالث: أرصدة الحسابات الجارية

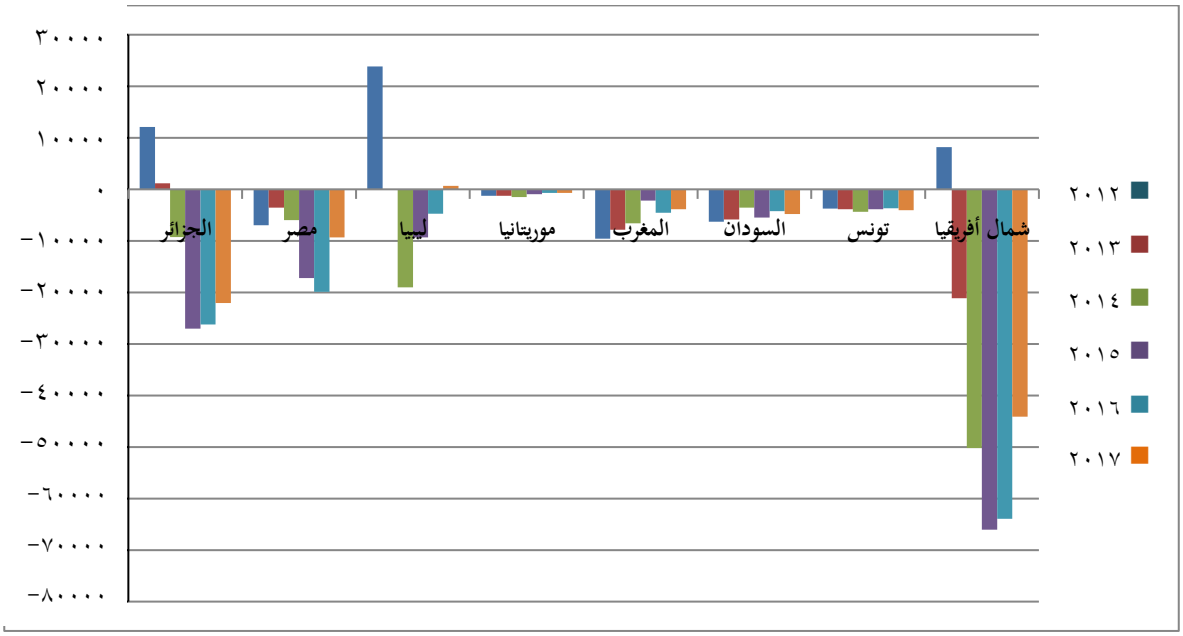

المصدر: البيانات الوطنية وبيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ الوكالة المركزية للإحصاء ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ووحدة البحوث الاقتصادية.

٣٨. انتعشت التجارة البينية في شمال أفريقيا بأكثر من٣٣في المائة السنة المنصرمة، مقارنة بالعام السابق، وانتقلت من٥،٦٣ مليار إلى ٧،٥ مليار دولار أمريكي. وتأتى هذا الانتعاش بعد أربعة سنوات متتالية من الركود التجاري الإقليمي (ما بين٢٠١٣ و٢٠١٧). ولم تمثل التجارة الإقليمية عام٢٠١٧سوى٦١في المائة من المستوى الذي كانت عليه عام ٢٠١٣ (٩مليارات دولار).

٣٩. أدت الزيادة في التجارة داخل شمال أفريقيا إلى تحسين نسبة التكامل التجاري في المنطقة دون الإقليمية من٥في المائة عام٢٠١٧إلى ٥،٤٤ بالمائة سنة ٢٠١٨. ومع ذلك، تبقى شمال أفريقيا واحدة من أقل المناطق دون الإقليمية تكاملاً على المستوى القاري.

الشكل الرابع: تطور التجارة في شمال أفريقيا من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨

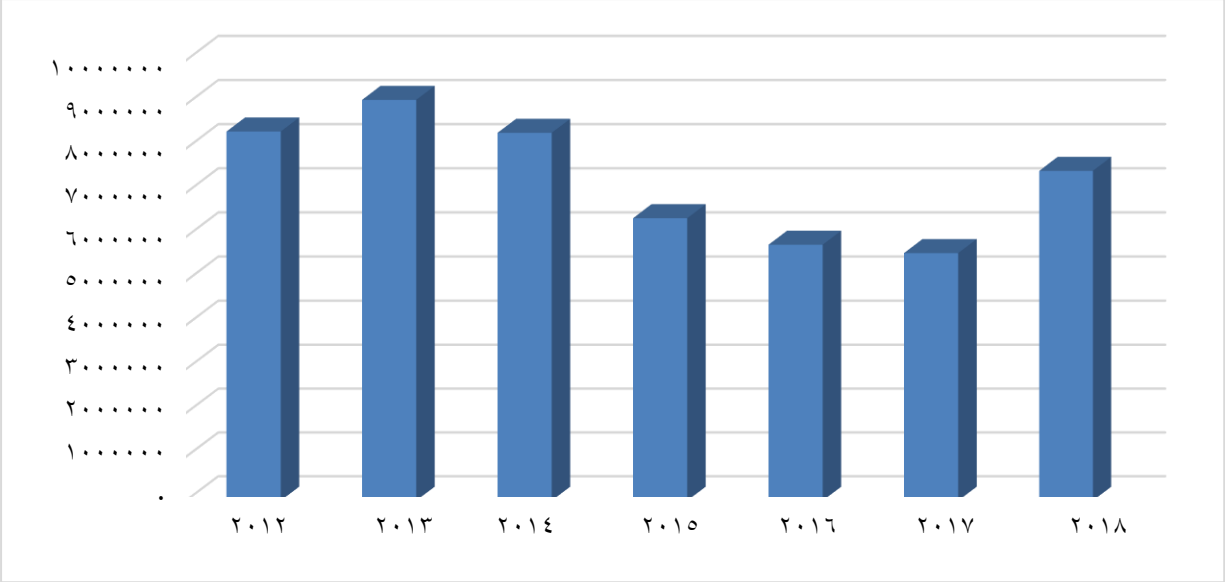

المصدر: الأونكتاد.

٤. التنمية الاجتماعية والبشرية

٤. ١. التنمية البشرية

٤٠. تحتل الجزائر المرتبة الأولى بين دول شمال أفريقيا في مؤشر التنمية البشرية (المرتبة الخامسة والثمانين بمؤشر يساوي ٠،٧٥٤) متبوعة بتونس (المرتبة الخامس والتسعين بمؤشر يساوي ٠،٧٣٥). بينما تدهور الوضع في ليبيا بشكل حاد منذ الاضطرابات التي شهدتها البلاد سنة ألفين وأحد عشر، مما أدى إلى تراجعها من المركز الرابع والستين عالميا سنة ٢٠١٢ إلى المرتبة الثامنة بعد المائة العام الماضي. وتأتي مصر ثالثة في الترتيب على الصعيد الإقليمي (المركز الخامس عشر بعد المائة بمؤشر يساوي ٠،٦٩٦) والمغرب (المركز الثالث والعشرين بعد المائة بمؤشر يعادل٠،٦٦٧). وتحتل موريتانيا المركز التاسع والخمسين بعد المائة (بمؤشر يعادل٠،٥٢٠) تليها السودان في المرتبة السابعة والستين بعد المائة (بمؤشر يعادل ٠،٥٠٢).

الشكل الخامس: مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية المعدل وفقا لعدم المساواة عام ٢٠١٧

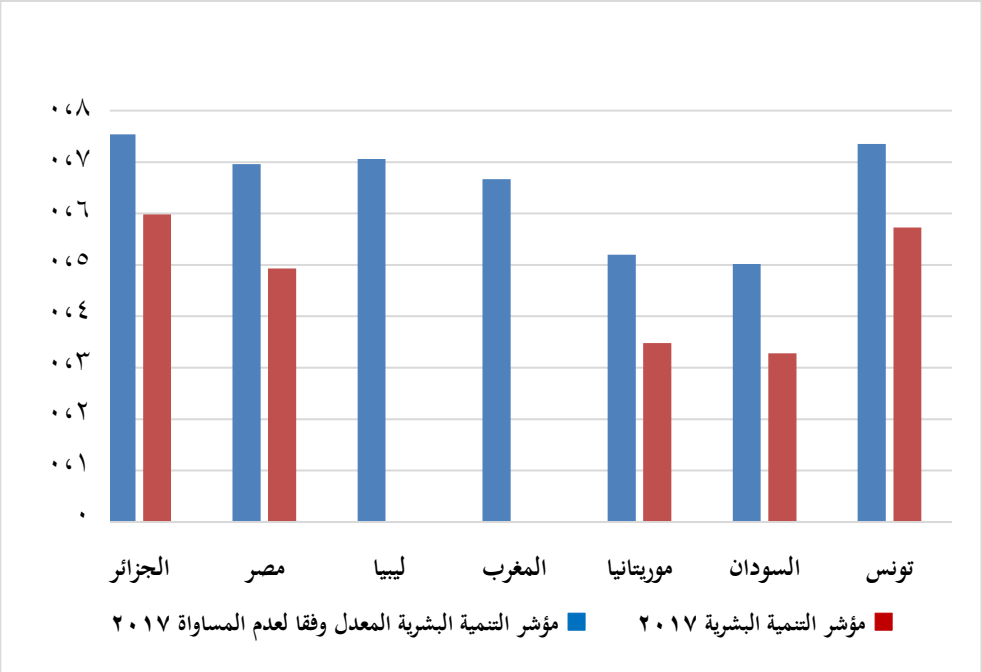

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة ٢٠١٨.

٤١. وعند النظر بعين الحسبان في مؤشر التنمية البشرية المعدل وفقا لعدم المساواة، في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، نلاحظ تراجعا في بلدان المنطقة دون الإقليمية كلها. ويؤكد هذا المعطى أن الوضعية مقلقة بسبب التفاوتات الاقتصادية، علما أن ذات الصلة منها بالتعليم والصحة تراجعت على امتداد السنين الأخيرة.

٢,٤. مؤشر عدم المساواة بين الجنسين

٤٢. يعد غياب المساواة بين الجنسين واحدا من عراقيل التنمية في المنطقة دون الإقليمية برمتها، وهو ما يؤكده مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (الوارد في الجدول أدناه)، والذي يبين الوضعية الدونية للنساء في ثلاثة ميادين: الصحة (وفيات الأمهات) ومستوى المعيشة والعمل (حصة النساء من مجموع الساكنة النشيطة) والمشاركة في اتخاذ القرار (عدد مقاعد النساء في البرلمانات الوطنية). ويتعلق الأمر بمؤشر من تصميم منظمة الأمم المتحدة من أجل تقييم الفوارق بين الجنسين عند توزيع التقدم المحرز وتقدير الهدر المسجل في التنمية البشرية بسبب غياب المساواة في المعاملة.

مؤشر عدم المساواة بين الجنسين

	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	التصنيف العالمي
الجزائر	٤٤٢,٠	١٠٠
مصر	٤٤٩,٠	١٠١
ليبيا	١٧,٠	٣٨
المغرب	٤٨٢,٠	١١٩
موريتانيا	٦١٧,٠	١٤٧
السودان	٥٦٤,٠	١٣٩
تونس	٢٩٨,٠	٦٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة ٢٠١٨.

٤٣. تم إحراز تقدم كبير في عملية إعداد المؤشرات الاجتماعية موزعة حسب الجنس (خصوصا تلك المتصلة بتعليم الفتيات والصحة الإنجابية)، بينما لم تسر جهود تمكين المرأة (بما في ذلك المشاركة الاقتصادية والسياسية) في الاتجاه نفسه. في الواقع، لم ينعكس التقدم الهام الذي أحرزته المرأة في التعليم وخفض الخصوبة على سوق العمل وفي المجال السياسي وصنع القرار. وشهدت كل من ليبيا وتونس أفضل النتائج الخاصة بالحد من أوجه عدم المساواة بفضل الاستثمارات الكبيرة في جهود تعليم الفتيات والصحة الإنجابية. وتأتي ليبيا في صدارة بلدان المنطقة فيما يخص الحد من عدم المساواة. وكانت البلاد قد بذلت جهودًا جبارة قبل عام ٢٠١١بغية تحسين وضع المرأة في البلاد، غير أن المخاوف كثيرة من حدوث تراجعات في هذا المضمار بحكم الأزمة الراهنة.

٣,٤. مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد

٤٤. تراجع الفقر النقدي بقوة في شمال أفريقيا، حيث انخفض بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥من١٤في المائة إلى٥في المائة في الجزائر، ومن١٥ في المائة إلى أقل من٥في المائة بالمغرب، ومن ٥١في المائة إلى٣١في المائة بموريتانيا، ومن٤٦،٥في المائة إلى ٣٦،١ في المائة بالسودان ومن٢٥في المائة إلى ١٥،٢ في المائة بتونس. في ليبيا، تم القضاء فعليًا على الفقر الذي كان مقدرا بنحو١،٤ في المائة من إجمالي السكان في عام٢٠١٠، ولكنه عاد الآن بسبب عواقب الأزمة الأمنية في البلاد منذ سنة ٢٠١١.

٤٥. علاوة على الفقر النقدي، يوضح مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، والذي يأخذ في الاعتبار أيضًا الأبعاد الأخرى (كالصحة والتعليم ومستوى المعيشة) للفقر ذي الصلة بالتنمية البشرية، الترابط بين حاجيات الأسر على أساس١٠مؤشرات للحرمان وأوجه عدم المساواة، مثل مستوى التعليم والتمدرس والتغذية ووفيات الأطفال والممتلكات والنفاذ إلى بعض الخدمات الأساسية.

٤٦. بالنسبة لبعض البلدان، تبقى قائمة المؤشرات غير مكتملة، بينما تعود الأرقام والبيانات إلى دراسات منجزة في فترات زمنية مختلفة، مما يقتضي اتخاذ الحيطة والحذر عند المقارنة بين البلدين. هذا وتعد المقاربة التي تأخذ بعين الاعتبار تعدد أبعاد الفقر على أساس حاجيات الأسر الأنسب والأكثر تلاؤما مع مفهوم التنمية البشرية والمستدامة.

٤,٤. وضعية سوق العمل

٤٧. ترد قضايا العمل، ولا سيما بطالة الشباب والنساء، ضمن الانشغالات الكبرى للسياسات الإنمائية في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

الشكل السادس: متوسط معدل البطالة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨

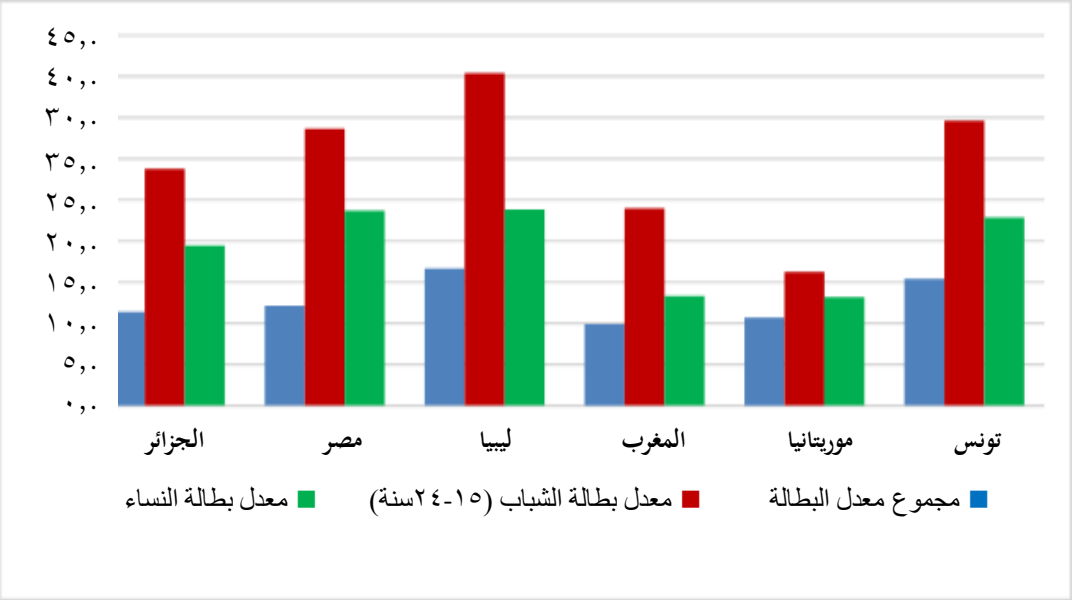

المصدر: الموجزات القطرية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبيانات المؤسسات الوطنية للإحصاء.

٤٨. مازال معدل البطالة مرتفعا من الناحية الهيكلية في بلدان المنطقة كلها، حيث تجاوز متوسطه١٠ في المائة بين سنتين ٢٠١٥و ٢٠١٨، وبلغت نسبته ١٦،٧في المائة في ليبيا و١٥،٤ في المائة في تونس. ويبقى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة الأكثر عرضة للبطالة، ويناهز المعدل في أوساطهم ضعف المعدل الإقليمي، ويقارب في بعض الحالات ثلاث أضعاف المعدل على المستوى الوطني.

الشكل السابع: توزيع العمل حسب القطاع (المتوسط ٢٠١٥-٢٠١٨)

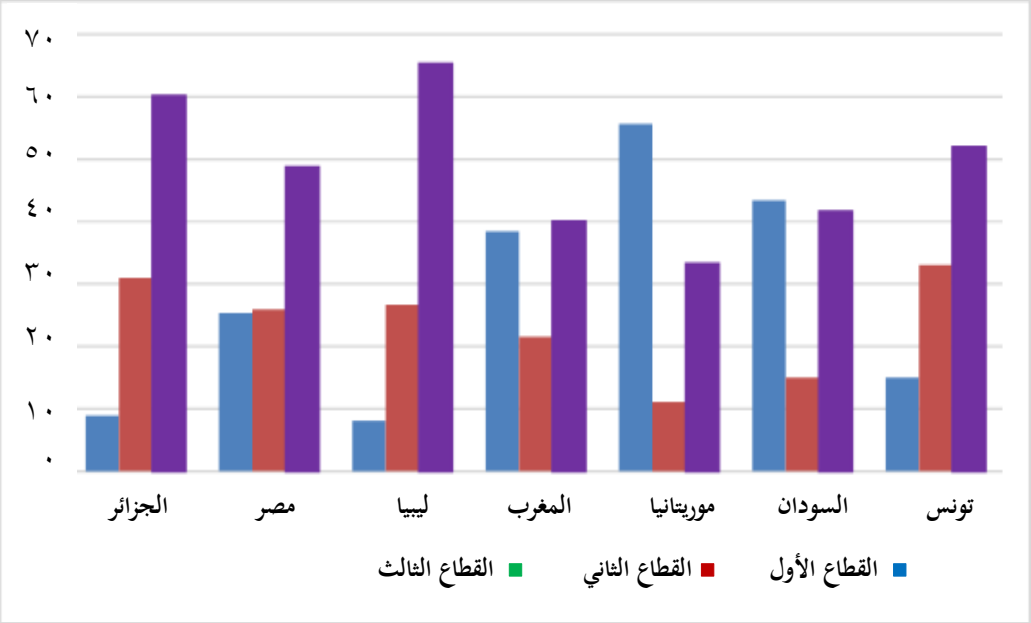

المصدر: بيانات المؤسسات الوطنية للإحصاء ومنظمة العمل الدولية.

٤٩. يعتبر القطاع الثالث أكبر مصدر للعمل في الجزائر ومصر وليبيا وتونس عند الانتقال إلى دراسة توزيع العمل حسب قطاع النشاط. بينما ينافس القطاع الأول القطاع الثالث في كل من المغرب والسودان. بينما يحتل القطاع الأول الصدارة مقارنة بالقطاعات الأخرى في موريتانيا، وتبقى حصته مرتفعة. فيما يتعلق بآفاق سوق العمل، يعد تحويل الزراعة وتحديثها وكذلك التصنيع القائم على الموارد الطبيعية من القطاعات القادرة على الإسهام إسهاما كبيرا في خلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل في بلدان المنطقة.

الشكل الثامن: معدل المشاركة في القوى العاملة

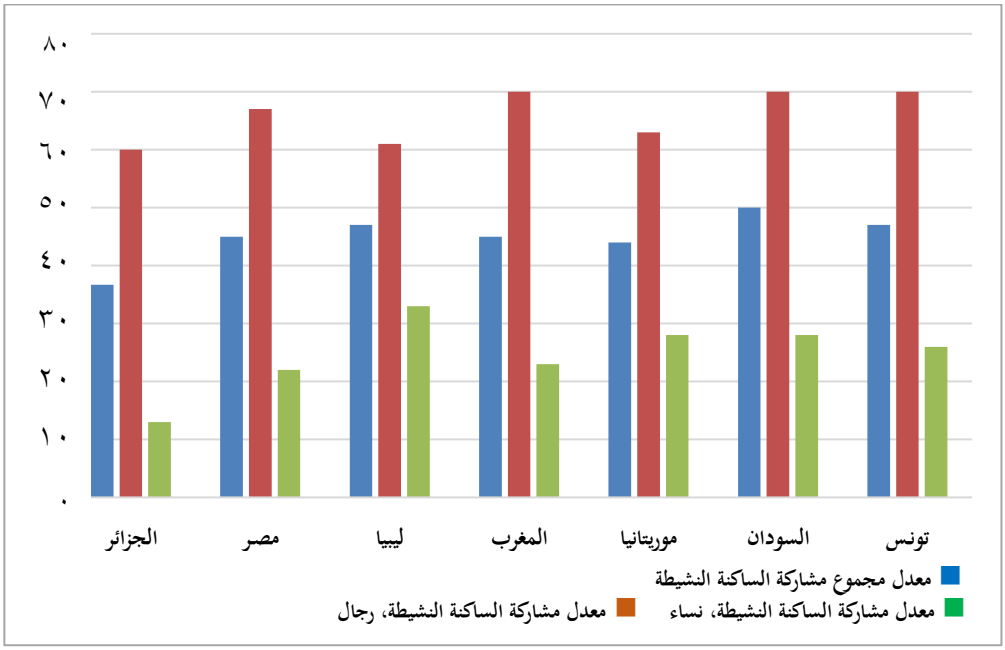

المصدر: بيانات المؤسسات الوطنية للإحصاء ومنظمة العمل الدولية.

٥٠. مازال معدل المشاركة في القوى العاملة منخفضا في المنطقة دون الإقليمية، ويناهز أقل من ٥٠ في المائة في حين أن المتوسط العالمي هو ٦١ في المائة. ويطرح هذا المعدل المنخفض للنشاط المقترن بالشيخوخة المبكرة للسكان عددًا من التحديات على بلدان المنطقة. ويشمل ذلك تنظيم العمل وتخصيص الموارد عبر أنظمة التقاعد الحالية التي ستجد نفسها أمام محك حقيقي. في الواقع، سيؤدي انخفاض الخصوبة وارتفاع أمد الحياة المرتقب من جهة أولى إلى ارتفاع حصة السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عامًا فما فوق (في سن التقاعد) في نسبة الإعالة مقارنة بالسكان النشيطين (من ٢٤ إلى ٤٩ سنة)، مما يهدد التوازن المالي لصناديق معاشات التقاعد.

٥١. من ناحية أخرى، تشهد بلدان شمال أفريقيا أدنى معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة رغم تحسن المستوى التعليمي في أوساط الفتيات. وتكتسي ثلاثة عوامل، من بين عوامل أخرى، أهمية خاصة عند تفسير هذا الأمر، وهي القيود الثقافية وبنية المجتمع ذات الطابع الذكوري، ثم هيمنة وظائف القطاع العام وانخفاض عدد المناصب في القطاع الخاص؛ وأخيرا بيئة الشركات التي تقصي النساء بسبب التصورات التقليدية لأدوارهن في المجتمع. هذا ويمكن أن يشكل تعزيز نشاط الشابات في القطاع الرسمي وسيلة إضافية كفيلة بالمساهمة على المدى القصير في تحسين خلق القيمة في بلدان المنطقة ورفع المساهمات في صناديق معاشات التقاعد.

٤. ٥. الصحة

٤. ٥. ١. تطور وفيات الرضع والأطفال

٥٢. إن الصحة واحد من المجالات التي بذلت فيها بلدان المنطقة جهودا جبارة، مما أدى إلى خفض وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٨، انخفض معدل وفيات الأطفال إلى النصف في الجزائر، فقد تراجع بنحو ٤،٥ مصر، وب ٢،٨ في ليبيا، وب ٣،٥ في المغرب، وب ٢ في كل من موريتانيا والسودان، وب ٤،٣ في تونس.

الشكل التاسع: عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة في كل ١٠٠٠ ولادة

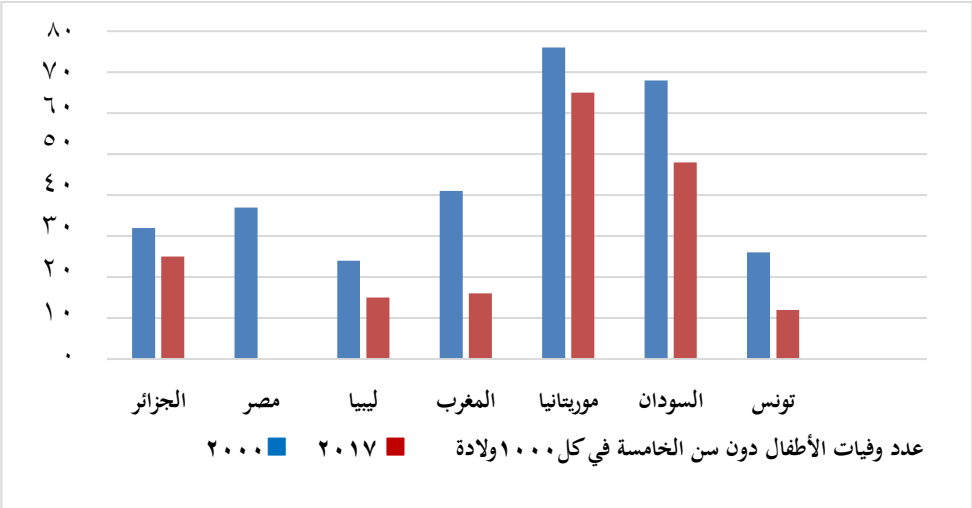

المصدر: بيانات المكتب الوطني للإحصاء واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.

٥٣. وتبقى الأمراض المعدية السبب الرئيسي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، ولاسيما الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحاد.

٤ . ٥ . ٢ . تطور وفيات الأمهات

٥٤ . لقد بذلت بلدان المنطقة جهودًا كبيرة لتعزيز صحة الأمهات وضمان حدوث الولادات في بيئة آمنة، ومازالت رغم ذلك وفيات الأمهات من مصادر القلق الأساسية في القطاع الصحي بالمنطقة دون الإقليمية. أضف أن هناك تفاوتات كبيرة بين محافظات وأقاليم كل واحد من البلدان فيما يخص وفيات الأمهات. وتبقى الوفيات أكثر انتشار في الأرياف والمناطق القروية التي تعاني من نقص في الخدمات الخاصة بصحة الأم مقارنة بالأوساط الحضرية.

الشكل العاشر: عدد الوفيات لكل ١٠٠ ألف ولادة حية

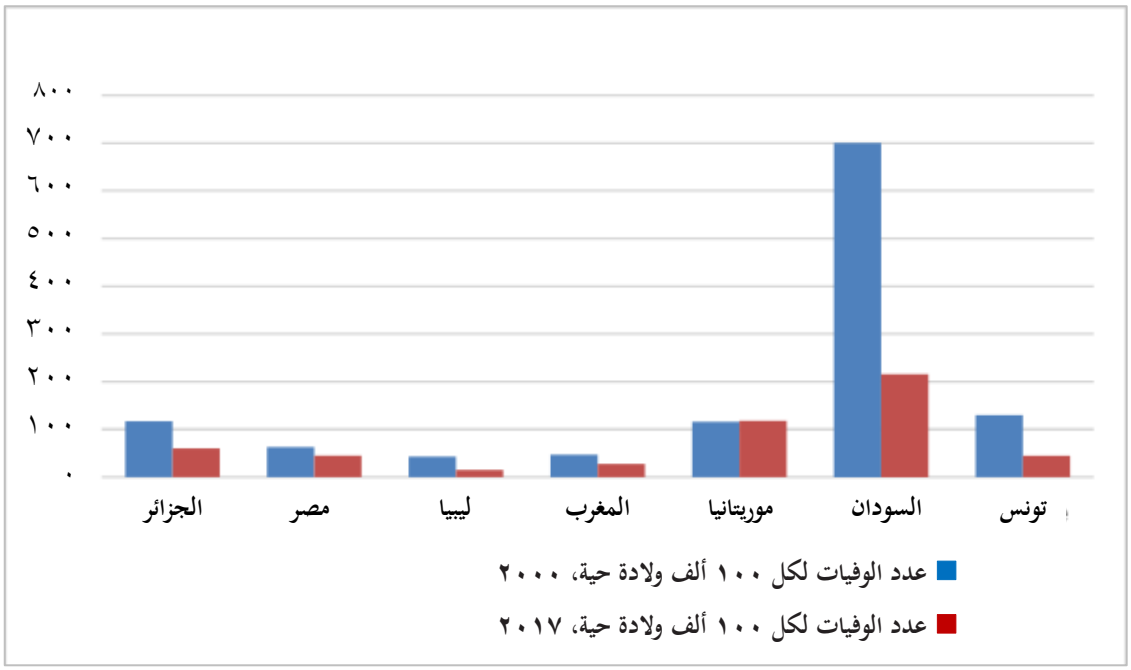

المصدر: بيانات المعاهد الوطنية للإحصاء واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.

٤ . ٦ . التعليم

٥٥ . حسنت مجموع بلدان المنطقة دون الإقليمية الجوانب الكمية ذات الصلة بأنظمتها التعليمية من قبيل معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا، ومع ذلك، لم يقترن هذا التقدم الكمي بتحسن في جودة التعليم، ولا سيما ملاءمة مضامين التداريب والتكوين والتأهيل مع حاجيات سوق العمل.

الشكل الحادي عشر: معدلات التمدرس الصافية، ٢٠١٧

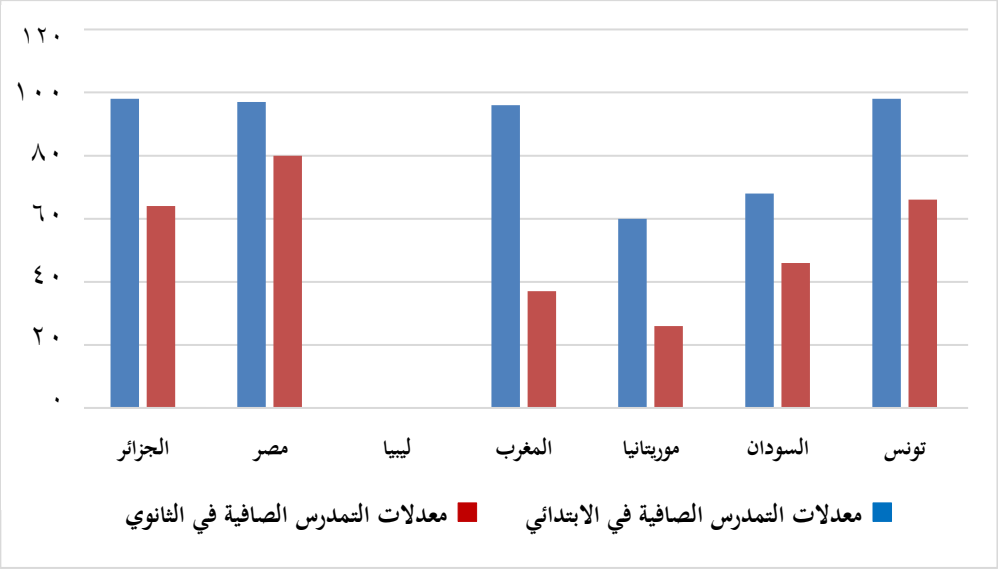

المصدر: بيانات اليونيسيف واليونيسكو.

٥٦. إدراكاً منها لهذه الإشكال، وضعت البلدان إصلاح النظام التعليمي في صلب سياساتها الإنمائية. ونذكر في هذا الباب على سبيل المثال إستراتيجية رؤية٢٠٣٠للتنمية المستدامة في مصر؛ وإستراتيجية٢٠١٦- ٢٠٣٠ للنمو المتسارع والازدهار المشترك في موريتانيا، وإصلاح التعليم وفق الرؤية الإستراتيجية٢٠١٥-٢٠٣٠في المغرب؛ والخطة الإنمائية الثالثة (٢٠١٧-٢٠٢٠) في السودان أو الكتاب الأبيض حول إصلاح نظام التعليم التونسي، حيث ترمي كل هذه الاستراتيجيات إلى تحسين نوعية التدريب والتكوين وضمان تناسبها بشكل أفضل مع البيئة الاقتصادية. بالإضافة إلى ضعف النسيج الاقتصادي من حيث خلق فرص العمل، فإن العامل الآخر الذي يفسر بطالة الشباب، لا سيما على المستوى الجامعي، هو عدم انسجام وتلاؤم مضامين التعليم الجامعي مع حاجيات سوق العمل